



SUDAN MINISTRY OF EDUCATION

كلّنا في المدرسة

الشرق الأوسط وشمال افريقيا
المبادرة للأطفال خارج المدرسة

ملخص السودان

التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة

تشرين الأول/ أكتوبر 2014



يونيسف

معاً من أجل
الأطفال

الملخص

لمحة عن أطار البلد

لقد وضع توقيع اتفاقية السلام الشامل لعام 2005 (CPA) في السودان حداً لحرب أهلية تاريخية وأدى بدوره إلى تقسيم البلاد إلى كل من جنوب السودان وجمهورية السودان في عام (2011). بينما كان من المتوقع أن يؤدي توقف القتال إلى إحلال السلام والاستقرار في البلاد، فلا تزال هناك العديد من التحديات التي تهدد الآفاق المستقبلية للبلدين. فبالنسبة لجمهورية السودان، فالحرب في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق وأبيي والخلافات حول الحدود التي لم تصل إلى حل بعد، قد أثرت سلباً على استقرار البلاد وتتميتها. كما أن الأزمة الاقتصادية الناجمة عن فقدان خمس وسبعون بالمائة من عائدات النفط والتي رافقت الأزمة الاقتصادية العالمية والربيع العربي، قد ضيّقت فرص إحداث تغيير إيجابي في تحسين الأوضاع المعيشية لأربعة وثلاثون مليون مواطن سوداني. أما على المستوى الإداري، فقد تبّنى السودان نظام اللامركزية المالية بهدف منح سلطة أوسع للسلطات الأدنى من الحكومة الوطنية، وبالتالي تعزيز الاستخدام الأمثل والفعال للموارد. ويأخذ هذا النظام بعين الاعتبار الفوارق الإقليمية الواسعة والذي بدوره سيعمل على تخفيف الأسباب الجذرية للصراع. وبالنسبة فيمكننا القول أن قطاع التعليم في البلاد قد تشكّل وتأثر بكل هذه التغيرات السياسية والإدارية الكبيرة.

أن توفير التعليم في السودان يتم بأرشاد ومساعدة إتفاقيات عالمية بما في ذلك إتفاقية حقوق الطفل (CRC) والتعليم للجميع (EFA) والأهداف التنموية للألفية والقوانين الوطنية والسياسات والخطط. لقد منحت استراتيجية الحد من الفقر المؤقتة الأولوية للتعليم باعتباره عاملاً أساسياً في معالجة الأسباب الجذرية للفقر والصراع القبلي. فقد أدركت الاستراتيجية أن الفشل في توفير إمكانيات أكبر في الحصول على التعليم وتحسين جودته، يمكن أن يعمل على تأخير عملية الإصلاح الاقتصادي. أن الطريق مازال طويلاً أمام السودان نحو تحقيق الهدفين الثاني والثالث التي ينص عليها "التعليم للجميع" والأهداف التنموية للألفية. فبينما نجد طلباً على التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة وملاحظة الارتفاع بنسبة الالتحاق الوطني بالمدارس من 34% في عام 2010 إلى 42% في عام 2012، إلا أن معدل الالتحاق الإجمالي (GER) بالتعليم الأساسي (للفئات العمرية من 6 إلى 13 سنة) قد أنخفض من 73.2% في عام 2010 إلى 69.1% في عام 2011 نسبة لعودة الطلاب الجنوبيين إلى دولتهم بعد الانفصال، وعدم حصر الطلاب في بعض مناطق النزاعات، و69.7% في عام 2012. ومن الجدير بالملاحظة أنه لا يزال هناك أكثر من ثلاثة ملايين طفل تتراوح أعمارهم بين 5 إلى 13 سنة خارج المدرسة.

أن المبادرة العالمية للأطفال خارج المدرسة (OOSCI) هي دعوة لأجذاب جميع الأطفال خارج المدرسة للالتحاق بالمدرسة بحلول عام 2015. وأن نتائج هذه الدراسة سوف تساعد دول مثل السودان على المشاركة في تقديم أدلة من شأنها أن تساعد الحكومة والشركاء لتحديد أي من الأطفال هم خارج المدرسة وأسباب عدم ألتحاقهم بالمدرسة. أجري الدراسة للأطفال خارج المدرسة (OOSCI) في السودان هي جزء من دراسة الـ (OOSCI) العالمية التي بدأتها اليونيسف ومعهد اليونسكو للإحصاء (UIS) في عام 2010. والهدف من المبادرة هو الحد وبشكل كبير ومستمر من أعداد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في جميع أنحاء العالم من خلال: أولاً: تقديم نبذة شاملة عن الأطفال المستبعدين قائمة على أساليب إحصائية موحدة ومبتكرة. ثانياً: ربط البيانات الكمية بالاختناقات والمعوقات الاجتماعية والثقافية التي أدت إلى أستبعاد الأطفال عن المدرسة. وثالثاً: تحديد سياسات سليمة تعالج الأستبعاد من التعليم وذلك من منظور متعدد القطاعات.

الغرض من الدراسة

أن الدراسة التي أجريت في عام 2013 هي جزء من مبادرة عالمية تهدف إلى:

1. تحسين المعلومات الإحصائية والبحوث التي تخص الأطفال خارج المدرسة بما في ذلك تحديد العوامل التي أدت إلى الاستبعاد من الدراسة (مثل تعدد التباين مابعد التعليم) وتعزيز القدرات المؤسسية لتحقيق أنظمة رصد وإحصاء مناسبة.
2. تعزيز صنع السياسات التحليلي مما يؤدي إلى تعزيز الاشتراك في المدرسة وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس والمحافظة على تلك المعدلات من خلال تحديد الاختناقات ووضع خطط قوية ومناسبة وواقعية مصحوبة باستراتيجيات التمويل وتخمين قيمة التكاليف.

الإطار المنهجي المفاهيمي للتحليل

أن الإطار المنهجي المفاهيمي (CMF) يطرح نموذجاً جديداً يقوم بتحليل مشكلة الأطفال خارج المدرسة وذلك من خلال "الأبعاد الخمسة للاستبعاد". حيث يجسد هذا النموذج الأطفال المستبعدين في مرحلة التعليم قبل الابتدائي في (البعد الأول) والدراسة الابتدائية في (البعد الثاني) وفي عمر الدراسة الإعدادية وذلك في (البعد الثالث). بينما يغطي كل من البعد الرابع والخامس الأطفال الذين يحضرون المدرسة الابتدائية أو خصائص ولكنهم معرضون لخطر التسرب من المدرسة. كما يقوم هذا النموذج أيضاً بتحليل المستويات المختلفة من خبرة الأطفال في التعليم، فضلاً على ذلك فهو يوضح مدى تأثير الفروقات المتعددة والمتقاطعة على استبعاد الأطفال من التعليم. يعمل الإطار المنهجي المفاهيمي (CMF) على دعم الفعالية والصلاات الأكثر منهجية ويبين ثلاثة عناصر رئيسية وهي:

- **خصائص** الأطفال المستبعدين تجسد مدى تعقيد مشكلة الأطفال خارج المدرسة من حيث الحجم وعدم المساواة والفوارق المتعددة تطرح في الأبعاد الخمسة للاستبعاد.
- **العقبات والاختناقات** وذلك لتوضيح العمليات الديناميكية والأجراءات العرضية المتعلقة بالأبعاد الخمسة للاستبعاد.
- **السياسات والاستراتيجيات** من أجل معالجة الحواجز والاختناقات المرتبطة بالأبعاد الخمسة للاستبعاد سواء داخل التعليم أو خارجه (النظر في نظم الحماية الإجتماعية).

لقد أستخدمت دراسات وبحوث عديدة مثل البيانات الإدارية من تعداد السكان لعام 2008 ونظام إدارة معلومات التعليم (EMIS) و الدراسة حول صحة الأسر السودانية (SHHS) للأعوام 2006 و 2010 وغيرها من البحوث ذات الصلة لتقدير عدد خصائص الأطفال خارج المدرسة بالإضافة إلى تحديد الحواجز والاختناقات الرئيسية التي تمنع من الاشتراك في المدرسة.

خصائص الأطفال خارج المدرسة وأعدادهم

أن مفهوم الأطفال خارج المدرسة يعني وببساطة أن هناك مجموعة من الأطفال التي ينبغي أن تكون في المدرسة ولكنهم ليسوا كذلك. أن السودان يعاني من وجود أعلى نسبة وأكبر عدد من الأطفال خارج المدرسة على حد سواء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA). حيث تشير بيانات الـ EMIS لسنة 2010 إن ما يزيد عن ثلاثة ملايين طفل ما بين سن الخامسة إلى الثالثة عشرة هم خارج المدرسة في السودان. يتضمن 490,673 طفل في سن التعليم قبل الابتدائي (5 سنوات) و 1,965,068 طفل في سن المرحلة الابتدائية (6 إلى 11 سنة) و 641,587 من الأطفال في سن المرحلة الإعدادية (12 إلى 13 سنة). ومما يجدر بالذكر أن نسبة الفتيات خارج المدرسة أعلى من نسبة الأولاد كما هو موضح في البعد الأول والثاني والثالث.

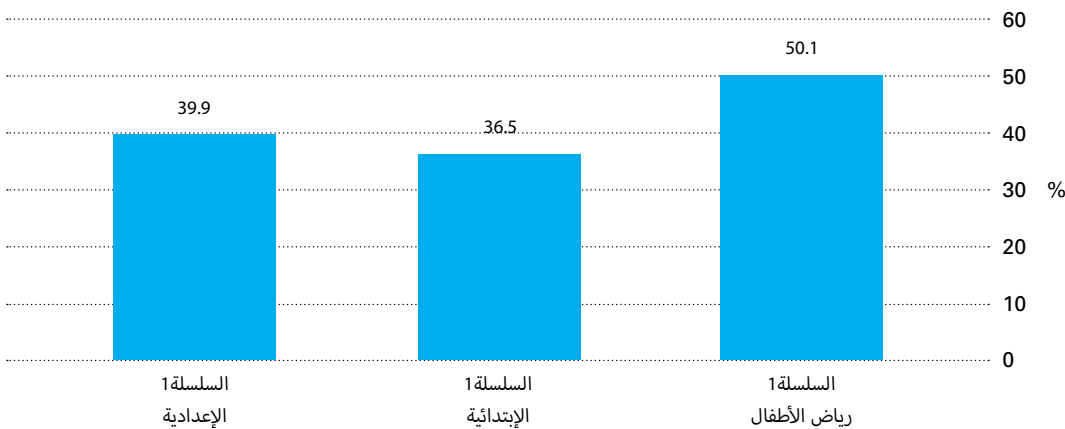
يشير الشكل أدناه إلى أن الأطفال في سن مرحلة التعليم قبل الإبتدائي هم الأكثر عرضة لخطر أن يكونوا خارج المدرسة، ثم يليهم الأطفال في سن الإعدادية والأطفال في سن المرحلة الابتدائية. أن محاولة الوصول إلى تقدير دقيق لعدد الأطفال خارج المدرسة في السودان يعتبر تحدي حقيقي. حيث أن هناك اختلاف واضح في الأرقام الناتجة من بيانات المسح الأسري الإداري وذلك بسبب الاختلافات في التقديرات العمرية والتعاريف المستخدمة. أن الأرقام المستخدمة في هذا التقرير جاءت من مصادر مختلفة للبيانات وهي تشير إلى مجموعة من الأرقام المسجلة الخاصة بالأطفال خارج المدرسة في السودان.

ملخص الأطفال خارج المدرسة من خلال الأبعاد الخمسة للإستبعاد

الأجمالي		الأولاد		الفتيات		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
الأطفال خارج المدرسة						
50.1	490,673	49.8	248,729	50.3	241,944	البعد الأول: الأطفال بعمر 5 سنوات (رياض الأطفال)
36.5	1,965,068	33.5	924,508	39.6	1,040,560	البعد الثاني: الأطفال بعمر 6 - 11 سنة (الابتدائية)
39.9	641,587	37.7	312,641	42.3	328,946	البعد الثالث: الأطفال بعمر 12 - 13 سنة (الإعدادية)
	3,097,328		1,485,878		1,611,450	إجمالي عدد الأطفال خارج المدرسة (5 - 13 سنة)
الأطفال المعرضين لخطر التسرب						
15.4	530,765	12.0	220,679	19.2	310,086	البعد الرابع: الأطفال الملحقين بالمدارس الإبتدائية
6.4	30,200	8.3	22,260	3.9	7,940	البعد الخامس: الأطفال الملحقين بالمدارس الإعدادية
	560,965		242,939		318,026	إجمالي عدد الأطفال المعرضين لخطر التسرب

المصدر: EMIS للأعوام 2009 و 2010.

أن الخصائص التي تتناول مشكلة الأطفال خارج المدرسة تبين أن الاستبعاد من المدرسة يسود في المناطق الريفية أكثر من غيرها وبالأخص بين الفئات المحرومة مثل الرجل والسكان المتضررين من الحرب والنازحين داخلياً. أن أطفال الأسر الفقيرة والفتيات بالتحديد يبقون عرضة لخطر التسرب من المدرسة وذلك يعود لأسباب وعوامل اقتصادية وأعراف اجتماعية. فبعض الطوائف العرقية والدينية لا تتحمس للتعليم الرسمي أو الأساسي وتشجع التعليم الديني. أن وجود مثل هذا الغبن أو التفاوت غالباً ما يتفاعل مع بعضه البعض ليخلق في النتيجة أنماط معقدة وقوية مما يخلق حواجز تحول بين تعليم أو تؤدي إلى الحرمان منه. وبالنسبة فأنه يمكننا استخدام الأبعاد الخمسة للاستبعاد في تحليل طبيعة الفوارق وأنماط الاستبعاد المتداخلة والمتعددة الأبعاد.



أستناداً على بيانات الـ SHHS لعام 2010 لغرض تحليل مؤشر الثروة، وكما هو مفصل في الأبعاد 1 إلى 3، أصبح من الواضح لدينا أن وضع الأسرة المتدني للثروة يرتبط سلباً مع الاستبعاد من المدرسة. أن حوالي 77% من الأطفال خارج المدرسة في سن ما قبل الإبتدائي هم من بين الأسر الأكثر فقراً مقارنة بـ 18% من الأطفال ضمن الأسر الأكثر ثراءً. وعلى نحو مماثل، فإن 52.4% من الأطفال خارج المدرسة والذين هم في سن المدرسة الإبتدائية و42.2% من الأطفال في سن الإعدادية هم من بين الأسر الأكثر فقراً وذلك مقارنة بـ 3.6% من الأطفال خارج المدرسة والذين هم في مرحلة الإبتدائي و 3.4% للأطفال في سن الإعدادية ضمن الأسر الغنية وتحتل المجتمعات البدوية أعلى نسبة أطفال خارج المدرسة في قائمة الفئات المستبعدة من المدرسة مع وجود فوارق إقليمية واضحة بين الجنسين. ما يقارب 21% من مجموع الأطفال خارج المدرسة في السودان والذين تتراوح أعمارهم بين 6 - 11 سنة هم أطفال الرجل. أن ثلث عدد الأطفال الموجودين حالياً في المدارس الإبتدائية معرضون لخطر التسرب من المدرسة قبل وصولهم إلى المرحلة الأخيرة من التعليم الإبتدائي. والفتيات اللواتي بدأت المدارس الإبتدائية هنّ أكثر عرضة من الأولاد للتسرب من المدرسة قبل الوصول إلى المرحلة الأخيرة. رغم أن غالبية الأطفال الذين يتسربون من المدرسة هم الأولاد، وذلك يعود وببساطة إلى حقيقة أن أعداد الأولاد الذين يلتحقون بالمدارس أكبر من أعداد الفتيات.

واحدة من أهم مساهمات الـ OOSCI تتضمن تحديد وتحليل الاختناقات ومعرفة أسبابها بالنسبة للاطار العام للقطر والسياسات وذلك عن طريق كل من الأبعاد الخمسة للاستبعاد. وقد حدّدت المذكرة التوجيهية لـ OOSCI أربعة أصناف من العوامل المحددة تعمل كإطار مفاهيمي للتحليل والتي تعرف بأسم "رصد نتائج نظام المساواة" (MoRES) وهي: البيئة المواتية، والعرض والطلب وجودة التعليم. لقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن العوامل المحددة بالنسبة للأطفال خارج المدرسة في السودان هي عوامل اجتماعية - ثقافية وأقتصادية وسياسية ومؤسسية - تعليمية. وبعد الاستناد على المراجعة الأدبية، فقد أتضح أن سبب الاختناقات الرئيسية للاستبعاد وذلك ضمن بيئة مواتية هو الأعراف الاجتماعية والتقاليد والقيم السائدة بين الرجل والرعاة والمجتمعات المتضررة من النزاعات. أن القيم العليا التي تلتزم بها تلك المجتمعات هي لرعي الماشية والحيوانات. بالإضافة الى تفشي الفقر وانتشاره ما بين هذه المجتمعات، يعني ضرورة أنخراط الأطفال في العمل العائلي بدلا من الذهاب إلى المدرسة. بالإضافة الى عوائق أخرى مثل الزواج المبكر وارتفاع معدلات الأمية في المناطق الريفية. أن كل هذه العوامل تعمل كعائق ضد التحاق الأطفال وبالتالي تسهم في ارتفاع معدلات التسرب (خاصة بين الفتيات).

أن أنعدام كل من كفاية التمويل وتنفيذ سياسات التعليم يضاف له التوزيع الغير عادل للموارد، قد ساهم وبشكل مباشر إلى حدوث تفاوت بين الولايات من حيث معدلات الالتحاق الإجمالية. فلبعض الولايات أنظمة تعليمية أكثر تقدما من غيرها وتتميز بارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس في حين أن البعض الآخر يتراجع بفارق كبير من حيث تسجيل الأطفال في المدارس الأساسية، وبالأخص ولايات دارفور المتأثرة بالحرب والنيل الأزرق وجنوب كردفان.

ولقد ثبت أن من أكثر الأسباب شيوعا لعدم الالتحاق بالمدارس وعدم الانتظام في مرحلة التعليم قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي هو التكاليف غير المباشرة للتعليم، بما في ذلك دفع الرسوم المدرسية. وهناك تكاليف مباشرة وغير مباشرة أخرى أيضاً يتكبدها الآباء مثل : النقل ودفاتر التمارين وأقلام الرصاص والأكل، والمواد الصحية للفتيات مع ملاحظة أن قيمة هذه التكاليف ترتفع مع تقدم الأطفال إلى مراحل أعلى في التعليم.

ومما تظهره الدراسة أنه بدون توفر معلومات موثوقة ونظام رصد فعال، وبدون اعتماد سياسات واستراتيجيات قائمة على براهين مثبتة وتقديم برامج تستند الى النتائج، فإن الدراسة ستكون مهمة صعبة للغاية . أن زيادة القدرة المؤسسية لوزارة التربية والتعليم في مجال إدارة المعلومات والرصد والتقييم (M&E) وتحليل السياسات والبرامج المتعلقة بالأطفال خارج المدرسة، ربما تكون هي الطريقة الأكثر فعالية لمعالجة الإستبعاد والتفاوت والتمييز. أن الأفتقار الى وجود أنظمة حماية فعّالة لأستهداف الأسر الفقيرة والضعيفة والمحتاجة يعتبر عامل اخر يساهم في ترك الأطفال للمدرسة وفي نفس الوقت يردع الأطفال خارج المدرسة الذين لم يسبق لهم الالتحاق بالمدرسة من التسجيل. وتعتبر عمالة الأطفال سبباً هاماً يضاف الى مجموعة الأسباب السابقة لكون الأطفال خارج المدرسة.

أما بالنسبة للحواجز من جانب العرض والتي تمنع الأطفال من الالتحاق والبقاء في المدرسة فهي تتضمن البنية التحتية المحدودة والبيئة المدرسية السيئة ونقص المواد التعليمية. أن التوزيع الغيرعادل للموارد المالية المتعلقة بالتعليم في السودان يشكل عائقاً آخر أمام الأطفال خارج المدرسة ممتدا في جميع الأبعاد الخمسة للاستبعاد. وقد أدى الاستثمار المحدود في قطاع التعليم الى أضعاف البنية التحتية ونقص في الكتب المدرسية والمستلزمات التعليمية وفي توفير المقاعد الدراسية المناسبة، بالإضافة الى عدم كفاية المياه ومرافق الصرف الصحي وقلة أعداد المدرسين الخاضعين للتدريب. أن العوائق من جانب العرض والتي تؤثر وبشكل واضح في البعدين الأول والثاني قائم أساساً على حقائق مثل بعد المسافة إلى المدرسة وعدم وجود البنية التحتية للمدارس وقلة المعلمين الخاضعين للتدريب.

ومن أهم العوامل الرئيسية التي ساهمت في مشكلة الأطفال خارج المدرسة هو الصراع في كل من دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان كما هو موضح عبر الأبعاد الخمسة للاستبعاد. أن المناطق المتضررة من النزاع تعاني من أختناقات كثيرة تتضمن صعوبة الوصول وذلك نظرا لعدم كفاية البنية التحتية وانعدام الأمن والأفتقار الى بيئة مدرسية مناسبة رغم قيام الدولة بتحويل 1% من ميزانية الولايات لتحسين البيئة التعليمية ، بالإضافة الى ارتفاع قيمة تكاليف التعليم والتي تعتبر عبأً ثقيلاً جداً على الوالدين في الأسر الفقيرة.

أن مجانية التعليم التي أعلن عنها بمرسوم رئاسي لم يتم تطبيق بعد، وفي معظم الحالات فإن الآباء ما زالوا يدفعون قيمة الرسوم الدراسية وينسب مختلفة بطريقة أو بأخرى. وتعطي بعض العادات التعليم أهمية قليلة، وذلك بدوره يمنع الآباء من إرسال أطفالهم إلى المدرسة. أن الفتيات في المناطق الريفية والبدوية بشكل خاص أكثر عرضة لخطر التسرب من المدرسة وذلك يعود لأسباب مثل الزواج المبكر والتقاليد ومفاهيم المجتمع المختلفة.

السياسات والاستراتيجيات

لقد أدرك الدستور الوطني المؤقت (INC) لعام 2005 أن تحقيق الأهداف التنموية للألفية (MDGs) بما في ذلك أهداف التعليم للجميع (EFA)، هو شرط أساسي لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في السودان. لقد نص الدستور الوطني المؤقت على أن التعليم حق لكل مواطن ويفترض من الدولة ضمان حصول المواطن السوداني على التعليم الأساسي والمجاني من دون أي تمييز قائم على أساس الجنس أو الدين أو الأصل أو العرق أو الإعاقة الجسدية. أن الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم للأعوام 2012 - 2016 تعرب عن التزام البلد بأهداف التعليم للجميع وتحدد الأنشطة اللازمة من أجل تحقيق الأهداف التنموية للألفية المخصصة للتعليم.

وكما يبدو واضحاً فإن الاستراتيجيات الطويلة الأمد ستكون أكثر فاعلية في معالجة الاختناقات الاجتماعية والثقافية والتي تتطلب بدورها تغيير في السلوك. مثل حملات تعبئة المجتمع المحلي وحملات الالتحاق بالمدارس والتي كانت ناجحة جزئياً في تعزيز الاتجاهات الإيجابية نحو التعليم وتغيير الأعراف الاجتماعية - الثقافية بالإضافة إلى خلق الحاجة والرغبة للتعليم في المناطق ذات نسب التسجيل المنخفضة بما في ذلك مناطق المستوطنات البدوية. أن القيام بمبادرات تحويل نسبة من ميزانية الولايات إلى بناء الفصول الدراسية وتوفير المواد التعليمية وتمكين المجتمع المحلي، قد قدمت لتلبية الطلب المتزايد على التعليم. وقد ثبتت فعالية مثل هذه المبادرات والحاجة إلى تعزيزها.

أن استراتيجية التعليم الأساسي المؤقتة تضع إطاراً للتنسيق والترابط للقطاع المالي والدعم بين الشركاء الرئيسيين وهم الحكومة والجهات المانحة والجهات متعددة الأطراف بالإضافة إلى المجتمع المدني. كما وتوفر الاستراتيجية تخطيط مبنٍ على أساس النتائج، وأطار للرصد للتوصل إلى تقدم ملموس وهام وقابل للقياس باتجاه هدف "يصل للجميع". لأجل تعليم أساسي جيد ولتحسين التعليم الثانوي والمهني والتعليم الغير نظامي. كل هذا بحاجة إلى الدعم من قبل نظام تعليم معزز.

لقد تبنت وأعتمدت الوزارة الاتحادية للتعليم العام (FMOGE) عددا من الاستراتيجيات الوطنية الفرعية وعددا من الأطر والتي بدورها تهدف إلى زيادة فرص حصول الأطفال المهمشين على التعليم. ولقد ضمنت استراتيجيات خاصة لتعليم الفئات البدوية والفتيات والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وعلاوة على ذلك، فقد تبنت الحكومة مفهوم "مدرسة صديقة للطفل" لغرض تحسين نوعية التعليم والتحصيل الدراسي. وقد أظهر تطبيق هذه الاستراتيجيات بعض النتائج الإيجابية ولكنها وبشكل عام لم تكن كافية للحد من أعداد الأطفال خارج المدرسة وخصوصا بين الأطفال والمجتمعات الغير محصنة.

لقد قام المجلس القومي لمحو الأمية وتعليم الكبار في وزارة التربية والتعليم بتنفيذ برنامج التعليم البديل (ALP) للأطفال خارج المدرسة الذين لم يسبق لهم الذهاب إلى المدرسة والأطفال الذين تسربوا من المدرسة أو الذين لا يمكن دمجهم في نظام التعليم الرسمي دون تعويض ما فاتهم من الدروس. أن برنامج التعليم البديل يعطي أهمية أكبر لمحو الأمية وتعليم الحساب ليتمكن الأطفال من العودة والاندماج في مستوى علمي مناسب ضمن النظام الرسمي. إضافة إلى توفير المهارات الحياتية والتدريب المهني للأطفال والشباب غير الملحقين بالمدارس.

أن نظام إدارة معلومات التعليم (EMIS) يعتبر المصدر الرئيسي للبيانات الإدارية في وزارة التربية والتعليم. وقد لعب هذا النظام دورا حاسما في ألتقاط وجمع مدخلات ومخرجات البيانات التعليمية المتناثرة. وقد أستخدمت بيانات نظام إدارة معلومات التعليم كثيرا في نتائج هذه الدراسة. وبالرغم من ذلك ، فإن النظام مايزال غير جاهز للعمل عليه بشكل كامل وهو بحاجة إلى التحديث من أجل الحصول على بيانات نوعية. وبالإضافة إلى ذلك، تبقى عملية توثيق الإنفاق على التعليم وعلى مستوى الدولة قضية تحتاج إلى المعالجة وعلى نطاق أوسع من أجل تحسين نظام الإدارة المالية العامة في وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

التوصيات الرئيسية

أن الدراسة التي قَدَّمتها مبادرة الأطفال خارج المدرسة (OOSCI) قد زُوِّدت الكثير من المعلومات عن خصائص ومميزات الفئات المستبعدة من الأطفال بالإضافة إلى الحواجز التي يواجهونها في الذهاب إلى المدرسة والثغرات الرئيسية في سياسة التعليم الحالية. ووفقاً للنتائج النهائية فقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من التوصيات الرئيسية التي يمكن أتباعها لغرض التدخل ومعالجة الحواجز التي تحول دون الالتحاق بالمدرسة وكذلك لتعزيز الفرص المتاحة بالإضافة إلى أداء سياسة العمل.

- 1. زيادة الإنفاق العام على التعليم الأساسي ومرحلة التعليم قبل الابتدائي:** أن الحكومة بحاجة لضمان الزيادة المستدامة في تمويل التعليم الأساسي حيث أن الإنفاق العام الحالي لا يكفي للقيام بالتدخلات اللازمة لمعالجة مشكلة الأطفال خارج المدرسة. نحن بحاجة لإنشاء إجراءات للرصد والمراقبة وذلك لضمان نقل الموارد لقطاع التعليم ضمن حدود ميزانية حكومية تعكس وبدقة المخصصات المالية المخطط لها وأن كل بيانات الأنفاق والتمويل الأساسي للتعليم قد تم جمعها وتحليلها بشكل منتظم.
- 2. تعزيز القدرة المؤسسية للمناطق من ناحية التخطيط والإدارة وتنفيذ البرامج التعليمية:** يجب أن تكون المناطق مدعومة مالياً وتقنياً من أجل تطوير خطط التعليم المستندة على الأدلة التي من شأنها توفير فرص تعليمية متزايدة للأطفال خارج المدرسة. وينبغي على هذه الخطط أيضاً العمل على الارتقاء بالأهداف الواضحة والاستراتيجيات العملية والعمل المتناسق وآليات التمويل والبرمجة المتكاملة وعلى نطاق واسع.
- 3. تطوير الـ EMIS:** العمل على الرفع من مستوى الـ EMIS الحالي وإضافة المؤشرات التي تمكننا من القيام بعملية رصد الأطفال خارج المدرسة وجودة التعليم. والأخذ بعين الاعتبار إمكانية استخدام مصادر أخرى والتي تقدم بيانات بشأن الحضور إلى المدرسة والإستبعاد لغرض أكمال البيانات الإدارية الخاصة بالـ EMIS.
- 4. أغلاق الفجوة الحاصلة بين صياغة خطط العمل وتنفيذها ووضع آليات للمتابعة:** أن التطبيق الفعّال لخطط العمل التعليمية والمبادئ التوجيهية يتقيد بنقص الموارد، فمن المقترح على وزارة التربية والتعليم أن تعمل على تطوير خطة عمل بشأن تعبئة الموارد ورصدها بشكل منتظم بالإضافة إلى تقييم عملية تطبيق خطط العمل للتعليم.
- 5. خفض تكاليف المدارس الثانوية والغائها بشكل تدريجي (رسوم التعليم):** أن على الحكومة، وبالأخص وزارة التربية والتعليم، أن تبحث عن طرق مبتكرة وإن تلجأ لاستخدام تجارب دول أخرى من أجل التوصل إلى تطبيقات ذات فعالية أكثر لخطط مجانية التعليم. وأن تخصص ميزانية صغيرة للمدارس من شأنها تلبية الاحتياجات اليومية التي يمكن أن تطرأ، مستفيدة من التجربة الحالية للشراكة العالمية من أجل التعليم (GPE) والتي قدمت التمويل لمنح دراسية في جميع أنحاء السودان. ومن الخيارات الأخرى هو القيام بدعم المجتمعات المدرسية وجمعيات الآباء والمعلمين من خلال برامج القروض الصغيرة للبدء في أنشطة مدّرة للدخل.
- 6. مواصلة بناء وفتح مدارس جديدة مع مرافق دراسية لمرحلة التعليم قبل الابتدائي في مناطق انخفاض معدلات الالتحاق بعمل عمل استراتيجية لاستثمار الأطفال المستبعدين:** بناءً على أساس رسم الخرائط المدرسية وخطط تطوير المدارس وزيادة عدد المدارس وتحسين نوعية البنية التحتية للمدارس ورفع مستوى تنفيذ الأمن الغذائي العالمي. وهذا يشمل أيضاً فتح مراكز إضافية لـ (ALP) برنامج التعلم البديل.
- 7. تحسين سياسة أجور المعلمين:** ويتضمن تحسين نظام إدارة المعلمين من حيث التوظيف والتوزيع والاستخدام والأجور والإشراف وذلك لأهميته البالغة في زيادة كفاءة وأداء قطاع التعليم. ويمكن أن يتم هذا من خلال التوضيح المفصل للموارد البشرية ومدى حاجة المدارس للمعلمين مع التركيز وبشكل خاص على الرجل والمدارس الريفية ومراكز الـ (ALP) برنامج التعلم البديل.
- 8. تشجيع مشاركة وأشارك المجتمع المحلي في الأنشطة المدرسية:** تشجيع المدارس على تبني سياسة "الباب المفتوح" التي من شأنها أن تسمح وتشجع أولياء الأمور على زيارة المدرسة كلما شعروا برغبة الحضور لمناقشة مدى تحسن أطفالهم في الدراسة. وينبغي أيضاً تشجيع الآباء والأمهات الذين لديهم القدرة على مساعدة أبنائهم في دراستهم وخاصة في المنزل وبثوجيه من المدرسة على القيام بتلك الزيارات. ويجب إعطاء أولوية قصوى للتدخلات التي من شأنها تخفيف وطأة العوائق الاجتماعية - الثقافية على الدراسة وبمشاركة أفراد المجتمع.

ولمزيد من المعلومات، يمكنك
زيارة موقعنا على الإنترنت
www.oosci-mena.org

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)

مكتب السودان

الخرطوم - الجريف غرب - حي المنشية

مربع (H)، قطعة رقم 6/3

الهاتف: +249 156 553 565

البريد الإلكتروني: Khartoum@unicef.org

الموقع الإلكتروني: www.unicef.org/sudan